وقعت لما في الذهن بعد الشروع في كتابته وكذا الترتيب فيصح تحليله
قوله معتصما ومتوكلا كما لا يخفى وانما اخر الترتيب في الذكر ليكون
تفصيلا للاجزاء متصلا باجماله **قال الشارح** اما المقدمة ففي ماهية
المنطق اه احتمال العبارة المتن حيث قال اما المقدمة ففيها
بحثان الاول في ماهية المنطق اه لعدم دخله في التفصيل المذكور في
وجه الحصر وذلك لان ظرفية المقدمة للبحثين ظرفية الكل للجزئين
تشبيها لاشتمالها عليهما باشتمال الظرف على المظروف ومظروفية
البحثين لماهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع مظروفية الالفاظ
للمعاني يستلزم مظروفية المقدمة لهما فما قيل عبارة الشرح مخالفة
للمتن حيث جعل المقدمة في الشرح مظروفة وفي المتن ظرفا توهم
واعلم ان بين اللفظ والمعنى علاقة تصحح جعل كل منهما ظرفا للاخر
فباعتبار ايراد المتكلم الالفاظ على وفق المعاني المرتبة في الذهن
من غير زيادة او نقص بها كانها مظروفة للمعاني وباعتبار اخذ السامع
المعاني عنها وفهمها منها كانها ظروف للمعاني ولهذا اشتهر ان
الالفاظ قوالب المعاني والشايع هو الاول لدلالتها على عدم زيادة
الالفاظ **قال الشارح** واما المقالات اه تعريض للمص بان اللائق
بعد ذكر عدد المقالات جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصودا
بالافادة لا العدد وليس الاشارة الى ان لفظ ثلث في الثاني
زائدة وبهذا تبين فساد ما قيل ان الشارح اشار بقوله اما المقالات

المقالات فاوكها اه الى ان لفظ الثلاث الثاني زائد اذ به حصل التكرار
فاعترض السيد السند عليه بان الصواب ان الاول زائد كيف ولو كان
مقصوده ذلك لجعل مناط هذه الحاشية قوله واما المقالات فاوكها
قوله قد يطلق المفرد اه في النتاج الافراد ثلثها اكثر دورا مما ذكره المعاني
المستعملة بين ارباب العلوم وزاد في الاوليين لفظ الارادة لكونهما
معنى مجازيا وهو مشروط بالارادة لعدم الاستعمال بينهما بالقياس
الى ما يقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك في انتفاء
التركيب وان كان في الاوليين مع الغير اعني علامتي التثنية والجمع ومع المضاف
اليه وفيما يقابل المركب في ذاته **قوله** اعني الواحد اشار بذلك الى ان
المفرد بهذا المعنى مفهوم وجودي اعني اللفظ الدال على ما يتصف
بالوحدة وليس امرا عدميا والا لكان تعريف المثنى والمجموع **قوله**
اى ليس بمضاف بالحقيقة آخر مفرده اه دوريا فالتقابل بينهما تقابل الايجاب
والسلب وشموله بهذا المعنى للمركبات التقييدية والانشائية والخبرية
لا يستلزم استعماله فيها اذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع افراد معناه
انما اللازم جواز الاطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال
الشيخ ابن الحاجب والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا فادخل مررت في قولنا مررت بزيد في المضاف و
وجعل التقابل بينهما تقابل العدم والملكة باعتبار تقييد عما من شانه
ان يكون مضافا مع مخالفته لظاهر العبارة لا يدفع الشمول المذكور

Copyright © King Saud University